

مصير مصر الزراعى بعد الحرب^(١)

لحضره صاحب السعادة حسين بك عنان
وكيل وزارة الزراعة

فى أوائل القرن التاسع عشر قام عالم أخصائى كبير اسمه مالتوس بتحذير العالم من انتشار المجاعات إذا لم يوضع حد لنمو سكان المعمورة. ونظريته فى ذلك أن الزيادة فى إنتاج الأغذية لا تتكافأ مع النمو المضطرد فى سكان العالم .

اهتم علماء الزراعة بهذه النظرية وكان من رأى الكثيرين أن العناصر التى توجد فى الأرض لتغذية النبات التى يزرع فيها تستنفد فيما يؤخذ منها من حاصلات ، ولهذا فإن خصب التربة يتدهور وغلات الأرض تتناقص . غير أن تقدم البحوث الزراعية أدى إلى استنباط طرق لزيادة غلة الأرض باستعمال المخصبات وتوليد الأصناف الممتازة من الحاصلات والاهتمام إلى طرق مقاومة الآفات الزراعية وتحسين أساليب الزراعة وما إلى ذلك وقد تلاشى بتطبيق نتائج هذه البحوث الخطر الذى توقعه مالتوس وغيره ، بل رجحت الكفة الأخرى من الميزان إذ أن المحصولات بصفة عامة زادت عن مطالب الأسواق وأصبحت هذه الزيادة خطرا يهدد الزراع بخفض مستوى معيشتهم . فقد هبطت أسعار الحاصلات بصفة عامة عقب الحرب العالمية السابقة إلى ما دون نفقات الإنتاج فى بعض الحالات ، فنشأت بذلك مشكلة التخلص من الكميات الزائدة من الحاصلات وعالجت الأمم هذه المشكلة بحلول مختلفة فوضعت قيودا ثقيلة على التبادل التجارى بين الأمم وقامت بعض البلاد بانقاص مساحة ما يزرع من بعض الحاصلات أو بالتصرف فى الكميات الزائدة عن الحاجة من المحصول باعدامها أو استعمالها فى غير ما قصد به فى إنتاجها ، وهذه الحلول على اختلافها ليست فى مصاحبة مجموع العالم بوجه عام علاوة على أنها لم تحقق كل الفائدة المرجوة منها فى أى بلد من البلاد .

وكان من حظى أن انتدبت لاسفر إلى الولايات المتحدة فى شهر مايو من العام الماضى مع بعض الزملاء لتمثيل مصر فى مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وقد عنى هذا المؤتمر بدراسة الإنتاج الزراعى وتكييفه بما يعود بالفائدة على الشعوب المتجهة وعلى العالم أجمع ، وقد تناولت بحوث المؤتمر قواعد ومبادئ السياسة الواجبة الاتباع لتحقيق ذلك واتخذت القرارات التى تكفل تضامن الدول وتعاونها لتنفيذ هذه السياسة وما يتصل بها من جميع النواحي وقد حضر هذا المؤتمر مندوبون عن خمس وأربعين أمة يمثل تعداد سكانها ما يزيد عن ثلاثة أرباع سكان

(١) ألفت هذه المحاضرة بالجامعة الأمريكية بدعوة من قسم الخدمة العامة .

العالم وقد توافر لى بحضورى هذا المؤتمر واتصالى الشخصى بالكثيرين من كبار الفنين الذين حضروه وبرحتى الى بعض المعاهد الزراعية الأميركية عقب انقضاء المؤتمر ومقابلى لبعض ذوى الخبرة فى الشؤون الزراعية والاقتصادية بالولايات المتحدة — توافرت لى بذلك معلومات فى ضوءها أستطيع أن أتبين السياسة الزراعية الواجبة الاتباع فى بلادنا .

تبين لى أن بناء عالم ما بعد الحرب سيكون أساسه التعاون والتضامن ما بين الدول فان مخترعات الطيران والراديو قصرت المسافات ولم يعد فى وسع أمة أن تستعبد على شقاء أخرى فان رخاء شعب من الشعوب يزيد فى قدرته الشرائية فيعود ذلك بالنفع على الأمم الأخرى التى تتصل بها فى تصريف منتجاتها ، وقد بدت روح هذا التعاون والتضامن فى مناقشات مؤتمر الأغذية والزراعة وقراراته ، وهى تقضى بجمع وتبادل المعلومات الفنية التى تؤدى إلى تحسين الإنتاج الزراعى والصناعى وتبادل الخبراء والمواد والمساعدات اللازمة للنهوض بالإنتاج فى جميع بلاد العالم كل بما يلائمها ، وأنشئت هيئة دولية تسهر على مراعاة ذلك وتعمل على اشتراك الدول فى القيام بالبحوث المشتركة بينها وعلى تنظيم وتوفير ما يلزمها من مساعدات مادية أو فنية ، وقد صرح الرئيس روزفلت فى خطبته بالبيت الأبيض فى استقباله أعضاء المؤتمر بأنه لن يسمح باستغلال شعب من شعوب العالم ، وستفيد مصر من هذا التعاون والتضامن فى بحوثها الفنية الخاصة برفع مستوى الإنتاج الزراعى وتحسينه وقد ابتدأ هذا التعاون فعلا فى حملة مكافحة الجراد بالبلاد التى يترى فيها كما نستفيد به فى النهوض بالصناعات اللازمة للبلاد وخاصة ما يرتبط بتجهيز الحاصلات الزراعية وصناعاتها .

وهناك وجهة عامة أخرى تبيتها وقد أوضحها الرئيس روزفلت فى خطبته بالعبارة التالية :

” كما فى الماضى نشجع الصناعة ونحفرنا من أجلها جل جهودنا العلمية حتى فاقنا فى مستواها وأرباحها ما بلغته الزراعة وجاء العلم بالمدهشات فى الصناعة ولو أننا كرمنا مثل هذه الجهود الجبارة للزراعة وتمشى الإنتاج الزراعى مع الإنتاج الصناعى فى نهوضه لكان ذلك فى مصلحة العالم ومن أدعى أركان السلم خصوصا وأنه فى مقابل كل رجل يعمل فى الصناعة يوجد رجلان يعملان فى الزراعة “ .

وقد أبدى المؤتمر أن النمو السليم للصناعة مما يشد أزر الزراعة ، ولهذا وجب أن تتشى نهضتنا الصناعية مع سياستنا الزراعية فيجب العناية بتصدير متوجاتنا الزراعية تامة الصنع بدلا من تصدير المواد الخام بقدر ما يتيسر ذلك ، كما يجب نشر صناعات منزلية وصناعات ترتبط بتجهيز المحصولات وحفظها وتحويلها الى متوجات أخرى فى مراكز الإنتاج نفسها ليزداد اشتغال الأيدى العاملة فى الريف ، فان العمل الزراعى فى كثير من الجهات يشهد

الطلب عليه في مواسم معينة ويبقى عاطلا في أوقات من السنة ، ولهذا كان قيام بعض الصناعات الزراعية والمزلية في الريف مما يرفع من مستوى كسب الزراع وبالتالي مستوى معيشتهم فيزداد نشاطهم وجهدهم مما يعود على الانتاج الزراعى بالفائدة .

وتعد مصر من أكثر البلاد ازدحاما بسكانها فإنه يخص الفدان الواحد من الأرض المزروعة ثلاثة أشخاص في المتوسط وعدد سكان القطر يزداد بسرعة واضحة لهذا وجب وضع برنامج عاجل لاستصلاح المساحات البائرة وتنظيم هجرة أهالى المديرىات المكتظة بالسكان الى الأراضى المستصلحة ووضع القواعد السليمة اجتماعيا واقتصاديا لتعميرهم هذه الأراضى ، واستصلاح الأراضى البائرة لا يعد مجرد عملية اقتصادية ينظر فيها الى كلفة الاستصلاح وما يترتب عليه من الإيراد ، فإن هذه النظرية يجب ألا تأخذ بها الحكومات الناهضة نظرا الى ما يترتب على الاستصلاح من فوائد جمة كتحسين الحالة الصحية للانسان والحيوان وتشغيل العاطلين وتغذية الشعب من متوجات بلاده وغير ذلك من الفوائد الاجتماعية والسياسية ، كما أنه لا يقف استصلاح الأرض بمقتضى النظريات الحديثة عند حد علاجها حتى تستررع وإنما يقتضى القيام بجميع الأعمال الأخرى التى تجعل الأرض المستصلحة وسطا صالحا للاستثمار الزراعى كإنشاء الطرق الزراعية والمواصلات الأخرى وتوفير ماء الشرب ومساكن العمال ومعاهد الجادة والتعليم وما الى ذلك .

• زيادة مساحة الأراضى الزراعية ليست هى كل الحل الذى تقتضيه أحوالنا الزراعية فقد يدعو الأمر لوضع تشريعات تنظم الملكية الزراعية فى بلادنا . فإن الملكيات المتنحية فى الصغر لا تتيح لمالكها أن يبدشوا فى مستوى مناسب ولا تحسن ادارتها اقتصاديا وزراعيًا . ومن رأى وجوب وضع حد أدنى للملكية الزراعية بأن تمنع تجزئة المزارع التى لا تزيد عن هذا الحد وتؤول ملكيتها فى حالة التوارث الى أرشد الورثة مع تعويض بقية الورثة عن حقوقهم فى مثل هذه التركات ، وقد يأتى يوم يدعو فيه الحال أيضا الى وضع حد أعلى للمساحة الزراعية التى يمكن أن يمتلكها شخص واحد حتى تتسع الأرض التى لدينا لمحترفى الزراعة كما أن هناك ناحية أخرى فى نظام الملكية الزراعية عندنا تحتاج الى العلاج وهى حالة تناثر الملكيات الصغيرة التى لمالك واحد إذ يجب تسهيل المبادلة عنها لجمعها فى قطعة واحدة .

ولا يخفى أن الأرض الزراعية هى فى الواقع تراث تعتربه البلاد ، وهو خير ما لدينا من رموس الأموال ، لأنه غير قابل للنقل كما أنه ضرورى لغذاء الشعب ، لهذا وجب على الحكومة أن تتخذ من الاجراءات ما يكفل الاحتفاظ بخصب التربة واستصلاح الفاسد منها ، والله الحمد لا يصيب أراضينا الزراعية الانهيار الذى أصبح خطرا شديدا فى بلاد أميركا وغيرها من البلدان ، غير أن هناك أمرين واجب العناية بهما لحفظ خصب أراضينا ومنع

تدهورها : الأول توفير الصرف لجميع الأراضى ، والثانى اتباع دورة زراعية جيدة فى تعاقب الحاصلات والعناية بخدمة الأرض وتسميدها .

وقد وصلت البحوث الزراعية إلى نتائج موفقة فى زيادة غلة الحاصلات وتحسين مرتبتها ، ويجب أن يكون فى مقدمة ما تعنى به متابعة هذه البحوث وزيادة الاعتمادات الخاصة بها واتخاذ الإجراءات التى تكفل تطبيقها لدى الزراع صغيرهم وكبيرهم من تعميم التعليم الرقيق وتوجيه زراعياء والنهوض بالتعليم الزراعى بصفة عامة واتباع مختلف الطرق للإرشاد والدعاية مع تذليل الصعوبات التى يجدها الزراع فى الحصول على المال بفوائد معقولة لخدمة زراعته وشراء البذور والأسمدة والمأشبة وآلات الزراعة وما إلى ذلك .



قد تكلمت بإيجاز عن السياسة الواجبة لاتباع لتوسيع الإنتاج الزراعى فى بلادنا ورفع مستواه ، غير أن هناك عاملا له أكبر الأثر فى ذلك وهو الفلاح الذى يعمل فى فلاحه الأرض فان نجاح هذه السياسة — الى جانب واجبتنا نحو أهم العناصر التى يتكون منها الشعب المصرى — لتلقى العناية بصحة الفلاح ومعيشتة من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية ولا يسمح لى فى الوقت بالاطالة فى شرح الاصلاحات الضرورية فى ذلك وأن ما تقوم به حكومتنا الحاضرة فى هذا السبيل ما يغنينى عن ذلك فأكتفى بمررد أهم الاصلاحات الواجبة وهى علاج الأمراض المستوطنة وتوفير مياه الشرب بالقرى وردم المستنقعات وتذير الوسائل الصحية للتخلص من الفضلات وادخال النور وأشعة الشمس فى مسكنه وتوفير العلاج الوقائى والطبى له وتعزيز الأمن فى الأرياف ونشر التعليم والتعاون والدعاية الى الفضيلة والتمسك بأهداب الدين وغرس أصوله الصحية فى النفوس وتجميل القرى وتحبيب سكانها وتوفير وسائل الحياة الهائنة فيها وأن نرفع من مكانة الفلاح ونقيم له الأعياد الزراعية ونشاركه فيها ونطلعه على مساوئ الحياة فى المدن ولا نحرمه من الملامى البريئة والألعاب الرياضية الملائمة لبيئته وانما لهذا البرنامج الاصلاحى يجب العمل على تحسين غذائه — وسأتكلم عن ذلك فيما بعد — وعلى زيادة كسبه بنشر الصناعات الملائمة للريف ورفع مستوى الإنتاج الزراعى وقد شرحت ذلك فيما تقدم .

وهناك موضوع جدير بالظفر وهو علاقة المالك بالمستأجر فانه من الخطر أن يعدا طرفين تتناقض مصالحهما ويقع الغبن فى أكثر الحالات على المستأجر إذ فى الواقع هما شريكان أحدهما يكتب فى هذه الشركة برأس ماله والثانى بخبرته وجهده وفى نفع الواحد منهما نفع الآخر لهذا يجب فص أنظمة الايجار السارية فى مختلف مناطق القطر ووضع التشريعات التى تكفل تحقيق العدالة فيها واحترام عقود الايجار .

انتقل الآن الى الكلام عن برنامج ما يجب أن تنتجه بلادنا زراعيًا - لقد أفاض مؤتمر الأغذية والزراعة في البحوث الخاصة بذلك ووضع الأنظمة التي تكفل تحسين تسويق وتصريف المحاصيل بأسعار مجزية ولا يتسع لي الوقت لشرح ذلك لهذا أكتفي بموضوع الإنتاج .

لقد اضطرتنا الحرب الحالية للخروج عن المألوف في أوضاعنا الزراعية فوضعت التشريعات للتوسع في زراعة الحبوب وانقاص مساحة القطن ولا مفر من الترامنا هذه السياسة حتى تنتهى هذه الحرب، بل قد نضطر الى متابعة ذلك الى أن تستقر الأحوال العالمية وتعود المياه الى مجاريها فستطيع إذ ذاك أن تتحول تدريجيا نحو الوضع النهائي لإنتاجنا الزراعى ومن مستلزمات هذا الوضع أن نعمل أولا على كفاية الأغذية للشعب المصرى خصوصا تلك الأغذية التي لا يمكن الاعتماد فيها على ما يمكن أن نستورده من الخارج لصعوبة شحنه أو تعرضه للفساد في النقل .

لقد أوضح علماء التغذية علاقة الغذاء بالصحة وتبين أن نسبة كبيرة من السكان في كل بلد لا تأكل كفايتها من الغذاء الضروري للصحة كما أن عدم توافر عناصر معينة في هذه الأغذية يترتب عليه انتشار بعض الأمراض وكثرة الوفيات خصوصا لدى النساء الحوامل والمرضعات والأطفال وذوى الدخل الضئيل ولهذا يجب أن تكون تغذية الشعب الغذاء الوافى أول ما تعنى به الحكومات .

ومما يؤسف له أن الفلاح وهو الذى ينتج الأغذية للبلاد لا يتفدى نفسه الغذاء اللازم له .

والحبوب هى أهم ما تعتمد عليه في غذائنا وهى تعطى الجسم ما يلامه من القوة الحرارية ولكنها لا تحوى العناصر الغذائية اللازمة صحيا كما أنها سهلة النقل بطيئة العطب يمكن سد النقص فيها بما يستورد من بلاد أخرى .

ويجب سند الحبوب بأغذية تحتوى على البروتين والفيتامينات التى تلزم لسلامة الجسم ومقاومته للأمراض وهى ما تسمى بأغذية واقية .

ولحوم الحيوانات معتبرة من الأطعمة الواقية غير أن تربية حيوانات اللحم في بلادنا غير متيسرة في جميع مناطق القطر لارتباط ذلك بتوفير العلف لها وارتفاع أثمان الأراضي في بلادنا . لهذا فالتوسع فيها محدود ويجب تعويض ذلك بالعناية بمصايد الأسماك وتربية الدواجن .

غير أنه من المهم توجيه عناية خاصة لتربية الحيوانات الحلوبة نظرا الى ما للألبان من مزايا عظيمة في التغذية خصوصا للأطفال فيجب أن يكون في مقدمة برنامجنا الزراعي تشجيع تربية مواشى الألبان والصناعات اللبنية وتشجيع استهلاك الألبان ومستخرجاتها وتسهيل توزيعها على الطبقات المحتاجة إليها من الشعب علاوة على ما هنالك من المجال لتصدير الفائض منها عن حاجة البلاد الى جهات في أوروبا لا تتوافر فيها هذه المنتجات في شهور الشتاء ، ومن المهم انتشار زراعة الخضر والفاكهة بحيث يجد الفلاح حاجته منهما على مقربة منه فيستطيع الحصول عليها بأقل كلفة لهذا يترأى لى وجوب وضع تشريع يوجب على أصحاب المزارع زراعة نسبة معينة من الخضر والفاكهة للاستهلاك المحلي أولا ولليع في المدن ثانيا كما يجب العناية بالصناعات المرتبطة بمنتجات الخضر والفاكهة على اختلافها ومنع التسهيلات التي تكفل التقدم في ذلك .

وقد انتشرت في البلاد زراعة البطاطس والكان ويجب تدعيم زراعة هذه الحاصلات وغيرها ملافاة لاعتماد القطر على محصول رئيسي واحد وهو القطن بقدر الامكان ويستوجب ذلك انشاء الثلاجات لحفظ تقاوى البطاطس والعناية بالصناعات الخاصة بالكان .

لقد كانت الزراعة في بلادنا جل اعتمادها على الطبيعة إذا ما جاء النيل فيضان عال حل الرخاء وإذا ما جاء الفيضان واطثا حل القحط بالبلاد ، فلما تولى محمد علي باشا الحكم بدأ بمشروعات الري كما أدخل في البلاد أصنافا جديدة من المزروعات وأصبح الري والصرف والتقدم في زراعة القطن أهم عوامل التقدم في الزراعة المصرية منذ هذا التاريخ ، ثم جاء المغفور له الملك فؤاد الأول بعامل جديد كان له أكبر الأثر في نهضة الزراعة في عهده المجيد إذ كان جلالتة أول عامل على تقدم البحوث العلمية والفنية وعلى تطبيق نتائج البحوث الزراعية في مزارعه الخاصة ونشرها في البلاد وما نحن نرى عهده مولانا الملك فاروق الأول يمتاز بفتح جديد ، ذلك هو رقي الزراعة بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية وهي أمتن دعائم نهضتنا الزراعية حفظه الله ذخرا للبلاد ما

حسين عنان